الفَتْحُ القُدْسِيّ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الكُرْسِيّ، لِلْعَلَّامَةِ الفَقِيهِ الحَنَفِيّ، المعروف بالمـُرشِدِيّ، المـُتـَوفَّى سنة: 1037هـ، من اللوحة السادسة–دراسة وتحقيق-

م.د. قحطان عدنان صبري المشهداني.
الجامعة العراقية- كلية التربية- قسم علوم القرآن.

الملخص:
يتناولُ هذا البحثُ دراسةً وتحقيقًا لجزءٍ من مخطوطةِ «الفَتْحُ القُدْسِيُّ في تفسير آيةِ الكرسيّ» للعَلّامةِ عبدِ الرحمنِ بنِ عيسى بنِ مُرشدٍ المكيّ الحنفيّ المتوفّى سنة (1037هـ)، وذلك من اللوحةِ السادسة من قوله: «فنقول: الله»، إلى اللوحةِ الثانيةَ عشرة إلى قوله: «وجملة: لا تأخذه». وتُعَدُّ هذه المخطوطةُ من النُّسخِ النادرةِ النفيسة؛ لكونها نسخةً وحيدةً بخطِّ المؤلِّف، محفوظةً في مكتبةِ مسجدِ آيا صوفيا بتركيا برقم (418)، وتقعُ في ثلاثينَ لوحة، وقد نُسخت سنة (1019هـ). يهدفُ البحثُ إلى إحياءِ هذا النصِّ المخطوطِ وإخراجِه إخراجًا علميًّا وفقَ أصولِ التحقيقِ المعتمدة، مع بيانِ منهجِ المؤلِّفِ في تفسيرِ آيةِ الكرسيّ، والكشفِ عن الجوانبِ العقديّةِ واللغويّةِ والبلاغيّةِ التي تضمّنها النصُّ. وقد اعتمدَ الباحثُ على المنهجِ الوصفيّ التحليليّ في دراسةِ المخطوطةِ، والمنهجِ التحقيقيّ في إثباتِ النصِّ وضبطِه والتعليقِ عليه وتوثيقِ نصوصِه. وتوصّلَ البحثُ إلى عددٍ من النتائج، من أبرزِها: عنايةُ المؤلِّفِ بالجمعِ بين التفسيرِ اللغويّ والعقديّ، واعتمادُه على الاستدلالِ بالقرآنِ والسنّةِ وأقوالِ العلماء، فضلًا عن بروزِ النزعةِ العلميّةِ الدقيقةِ في معالجةِ الألفاظِ والتراكيب. كما كشفَ التحقيقُ عن القيمةِ العلميّةِ الكبيرةِ للمخطوطة، وأهميّةِ إحياءِ التراثِ التفسيريّ المخطوطِ بوصفِه مصدرًا مهمًّا للدراساتِ القرآنيّةِ والعقديّة.
الكلمات المفتاحية: (الفتح، القدسي، الكرسي، المرشدي).

Al-Fath al-Qudsi fi Tafsir Ayat al-Kursi, by the renowned Hanafi jurist, known as al-Murshidi, who died in 1037 AH, from the sixth panel —A Study and Critical Edition

Dr. Qahtan Adnan Sabri Al-Mashhadani
Iraqi University - College of Education - Department of Quranic Sciences.

Abstract
This research presents a study and critical edition of a portion of the manuscript entitled Al-Fath al-Qudsi fi Tafsir Ayat al-Kursi by the scholar and jurist Abd al-Rahman ibn Isa ibn Murshid al-Umari al-Makki al-Hanafi (d. 1037 AH). The edited section extends from the sixth folio beginning with the phrase “Fa-naqulu: Allah” to the twelfth folio ending with the phrase “Wa jumlahah: la ta’khudhuhu.” This manuscript is considered a rare and valuable copy because it is the only known manuscript written in the author’s own handwriting. It is preserved in the Aya Sofia Mosque Library in Turkey under number 418, consists of thirty folios, and was copied in the year 1019 AH. The study aims to revive and critically edit this manuscript according to established scholarly methods of textual verification, while also highlighting the author’s methodology in interpreting Ayat al-Kursi and examining its theological, linguistic, and rhetorical dimensions. The researcher adopted the descriptive-analytical method in studying the manuscript and the critical editing method in verifying the text, annotating it, adjusting its wording, and documenting its references and sources. The study reached several important findings, most notably the author’s integration of linguistic and theological interpretation, his reliance on the Qur’an, Prophetic traditions, and scholars’ opinions as evidential sources, and his precise scholarly approach in analyzing expressions and

structures. The critical edition also revealed the significant academic value of the manuscript and emphasized the importance of reviving exegetical manuscript heritage as an essential source for Qur'anic and theological studies.

Keywords: (Al-Fath, Al-Qudsi, Al-Kursi, Al-Murshidi)

المقدمة:

الحمدُ للهِ الَّذي أنزلَ القرآنَ هُدًى ونورًا، وجعلَ في آياتِه أسرارَ البلاغةِ والإعجاز، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبِه أجمعين.

أمّا بعدُ، فإنَّ العنايةَ بالتُّراثِ الإسلاميّ المخطوطِ تُعَدُّ من أجلِّ العلومِ وأعظمِها أثرًا؛ إذْ بها تُصانُ جهودُ العلماء، وتُبعثُ الكنوزُ العلميّةُ من رُقادِ الخزائنِ إلى فضاءِ الدِّراسةِ والانتفاع. ويأتي تحقيقُ المخطوطاتِ التفسيريّةِ في مقدّمةِ هذه العلوم؛ لما يشتملُ عليه علمُ التفسيرِ من بيانِ معاني كتابِ الله تعالى، والكشفِ عن دقائقِ العقيدةِ واللغةِ والبلاغة، ومن هذه النُّفائسِ مخطوطةُ: «الفَتْحُ القُدْسِيُّ في تفسيرِ آيةِ الكرسيّ» للعَلّامةِ الفقيهِ عبدِ الرحمنِ بنِ عيسى بنِ مُرشدٍ، أبي الوجاهةِ العُمريّ المكّيّ الحنفيّ، المعروفِ بالمُرشديّ، المتوفّى سنة (1037هـ)، وهي رسالةٌ علميّةٌ أفردَ فيها المؤلّفُ تفسيرَ آيةِ الكرسيّ؛ لما اشتملتْ عليه من عظيمِ معاني التوحيدِ، وإثباتِ صفاتِ الكمالِ لله تعالى، وبيانِ أصولِ الاعتقاد. وقد حظيتْ آيةُ الكرسيّ بمكانةٍ عظيمةٍ في الدراساتِ التفسيريّةِ والعقديّةِ؛ لما ثبتَ في فضلِها من النصوصِ الشرعيّة، ولما تضمّنته من أصولِ المعارفِ الإلهيّة.

وتزدادُ أهميّةُ هذا البحثِ من جهاتٍ عدّة؛ إذ إنَّ المخطوطةَ نسخةٌ خزائنيّةٌ نفيسةٌ وحيدةٌ بخطِّ المؤلِّفِ نفسه، محفوظةٌ في مكتبةِ مسجدِ آيا صوفيا بتركيا برقم (418)، وتقعُ في ثلاثينَ لوحة، وقد نُسخت سنة (1019هـ)، ممّا يمنحُها قيمةً علميّةً وتوثيقيّةً كبيرة. كما أنّ الدراسةَ تُسهمُ في إبرازِ منهجِ المؤلّفِ في التفسير، والكشفِ عن آرائِه اللغويّةِ والعقديّةِ والبلاغيّة، فضلًا عن إحياءِ نصٍّ مخطوطٍ لم يُحقَّقْ من قبلُ تحقيقًا علميًّا.

ويهدفُ البحثُ إلى إخراجِ النصِّ إخراجًا علميًّا صحيحًا، وفقَ أصولِ التحقيقِ المعتمدة، مع دراسةِ المخطوطةِ والتعريفِ بالمؤلِّفِ، وبيانِ قيمةِ الكتابِ العلميّة، والكشفِ عن منهجِ المؤلّفِ في تفسيرِ آيةِ الكرسيّ، وما تضمّنته من مباحثَ عقديّةٍ ولغويّةٍ وتفسيريّة، فعمدت إلى دراسة جزء منها من اللوحة السادسة من قوله: (فنقول: الله)، إلى اللوحة الثانية عشرة إلى قوله: (وجملة: لا تأخذه).

وقد اعتمدَ الباحثُ في هذا العملِ على المنهجِ الوصفيّ التحليليّ في دراسةِ المخطوطةِ ومضامينِها، والمنهجِ التحقيقيّ القائمِ على مقابلةِ النصّ وإثباتِه وفقَ قواعدِ التحقيقِ العلميّ، مع توثيقِ الآياتِ القرآنيّةِ والأحاديثِ النبويّةِ، وعزوِ الأقوالِ إلى مصادرِها، وشرحِ الألفاظِ الغريبة، والتعليقِ على المواضعِ التي تحتاجُ إلى بيانٍ أو استدراك.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه على قسمين، قسم للدراسة وقسم للتحقيق.

المبحث الأول: التعريف بالشيخِ المُرشديّ

المطلب الأول: اسمه، نسبه، كنيته ولقبه:

هو العلاَّمَةُ الفقيهُ الأديبُ النحويّ الشاعر: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، أبو الوجاهة، شرف الدين، العُمري المَكّيّ الحَنفيّ الفَلكيّ، المعروف: بالمرشديّ. (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259)، (المحبي، 2005، ج4، ص29).

المطلب الثاني: مولده، حياته ونشأته، وفاته

كَانَت ولادَة المرشدي بِمَكَّة المكرّمة، لَيْلَة الْجُمُعَة، الخَامِس من جُمَادَى الأولى سنة (975ه) (المحبي، د.ت، ج2، ص369)، بعد أن قدم جده الشيخ مرشد إلى مكة المشرفة من بلده شيراز في حدود (930ه)، وكان وروده إليها بعد أن وصل إلى الديار الرومية وخدم سلطانها الأعظم يومئذ ببعض مؤلفاته ثم استوطن مكة المشرفة متصدياً للتأليف والتدريس، فكان بيت المرشدي بيت الْفضل والمعرفة وَالْأَدب، وبَيت الْعلم وَالْفضل والديانة، وَكَانَ هُوَ من كبار الْعلمَاء الأجلاّء، انْعَقَدت عَلَيْهِ صدارة الْحجاز. (ابن معصوم، د.ت، ص 36).

نَشأ المرشديّ بِمَكَّة في حجر والده، وَحفظ الْقُرْآن، وَصلَّى التَّرَاوِيح إِمَامًا فِي الْمَسْجِد الْحَرَام، وَحفظ الألفية، وَالْأَرْبَعِينَ للنووي، وكنز الدقائق إِلَّا الْقَلِيل مِنْهُ، والجزرية، وَغَيرهَا، وَشرع فِي الِاشْتِغَال بالعلم من سنة (989ه)، فلازم الشَّيْخ عبد الرَّحِيم بن حسان، وَأخذ عَن الشَّيْخ عَليّ بن جَار الله بن ظهيرة، والمنلا عبد الله الْكرْدِي، وَالسَّيِّد غضنفر، وَالشَّيْخ عبد السَّلَام وَزِير السلار، وَالشَّيْخ مُحَمَّد بن عَليّ الركروك الجزائري، وروى الحَدِيث عَن الشَّمْس الرَّمْلِيّ، وَعَن الشَّيْخ المعمر المنلا حميد السندي، وَالشَّيْخ أَحْمد الشربيني، وَالشَّمْس النحراوي، وَأخذ القراءات عَن الملا عَليّ الْقَارِي الْهَرَوِيّ (المحبي، د.ت، ج2، ص369).

ولي المرشديّ تدريس مدرسة المرحوم مُحَمَّد باشا فِي حُدُود سنة (999ه)، فدرّس بهَا صَحِيح البُخَارِيّ وأملى عَلَيْهِ شرحاً بلغ فِيهِ إِلَى بَاب رفع الْعلم وَظُهُور الْجَهْل فعُزل عَنْهَا، ونظم منظومة فِي علم التصريف عدّتها (500) بَيت من بَحر الرجز، سَمَّاهَا (ترصيف التصريف)، وَشَرحهَا شرحاً نفيساً سَمَّاهُ (فتح اللَّطِيف)، وَشرح كتاب الْكَافِي فِي علمي الْعرُوض والقوافي سَمَّاهُ (الوافي فِي شرح الْكَافِي)، وَألَّف رِسَالَة بديعة سَمَّاهَا (براعة الاستهلال فِيمَا يتَعَلَّق بالشهر والهلال)، ونظم رِسَالَة مُتَعَلقَة بمنازل الْقَمَر موسومة بـــ(مناهل السمر)، وَشَرحهَا شرحاً لطيفاً، وَألّف رِسَالَة تتَعَلَّق بتفسير آيَة الْكُرْسِيّ معنونة بِـ(الْفَتْح الْقُدسِي) –والتي نحن بصدد تحقيقها-، وَكتب قِطْعَة على الخزرجية فِي علم الْعرُوض (ابن معصوم، د.ت، ص 36).

وَولي التدريس بِالْمَسْجِدِ الْحَرَام فِي سنة (1005ه)، وَشرع فِي كِتَابَة (شرح الْكَنْز) فِي سنة (1008ه)، وَسُئِلَ عَن عبارَة وَقعت فِي تَفْسِير آخر سُورَة الْمَائِدَة من تَفْسِير الجلالين، فَكتب عَلَيْهَا رِسَالَة موسومة بـــ(تعميم الْفَائِدَة بتتميم سُورَة الْمَائِدَة) (المحبي، د.ت، ج2، ص369).

تعاطى الْفَتْوَى على مَذْهَب أبي حنيفَة عَام وَفَاة شَيْخه القَاضِي عَليّ بن جَار الله سنة (1012ه)، واستُفتِي فِي مسألة فِي الْوَقْف فَأفْتى فِيهَا بِمَا هُوَ الْمُخْتَار للْفَتْوَى فِيهِ، وَهُوَ قَول أبي يُوسُف: (من أَن الْوَقْف يتم بِمُجَرَّد التَّلَفُّظ بِهِ كَغَيْرِهِ من الْعُقُود من غير حَاجَة إِلَى حكم حَاكم أَو تَسْلِيم إِلَى مُتَوَلٍّ، وبدخول أَوْلَاد الْبَنَات فِي الْوَقْف على الذُّرِّيَّة)، فخالفه فِي ذَلِك بعض الْقُضَاة، فألّف رِسَالَة فِي ذَلِك سَمَّاهَا (وقف الْهمام الْمنصف عِنْد قَول الإِمَام أبي يُوسُف)، وأرسلها إِلَى مصر، فأيَّده علماؤها، وَكَتَبُوا على جَوَابه وصوّبوه وخطؤوا قَول الْمُخَالف لَهُ فِي ذَلِك، وَكَانَ ذَلِك فِي سنة (1018ه) (المحبي، د.ت، ج2، ص370).

وَشرح عُقُود الجمان فِي الْمعَانِي للسيوطي شرحاً حافلاً، مزج فِيهِ عبارَة النّظم فِي الشَّرْح، فاق على شرح مؤلفها بِكَثِير، وَجرى فِي مجْلِس قَاضِي مَكَّة ذكر المسألة الَّتِي ذكرهَا قَاضِي خَان فِي فَتَاوِيه، وَهِي: (مَا لَو قَالَ قَائِل: إِن كَانَ الله يعذب الْمُشْركين فامرأتي طَالِق، قَالُوا إِنَّهَا لَا تطلق)، فألّف فِيهَا رِسَالَة سَمَّاهَا: (الْجَواب المكين عَن مسألة إِن كَانَ يعذب الْمُشْركين) (ابن معصوم، د.ت، ص 37).

وَولي إِمَامَة الْمَسْجِد الْحَرَام وخطابته والإفتاء السلطاني فِي سنة (1020ه)، فباشر جَمِيع ذَلِك، وَكَانَت مُبَاشَرَته للْإِمَامَة فِي يَوْم الِاثْنَيْنِ السادس من محرم من السّنة الْمَذْكُورَة، وَوَافَقَ ذَلِك الْيَوْم النوروز السلطاني، وَكَانَ أوّل فرض صَلَاة بمقام الْحَنَفِيَّة ظهر الْيَوْم الْمَذْكُور اقْتِدَاء برَسُول الله، حَيْثُ كَانَ أول صَلَاة صلاهَا بعد الافتراض هِيَ الظّهْر، وباشر الخطابة فِي السَّابِع عشر من محرم السنة الْمَذْكُورَة، وَمَشى الْأَعْيَان بَين يَدَيْهِ ذَهَابًا وإياباً، وأفاض عَلَيْهِ سُلْطَان مَكَّة حِينَئِذٍ وَهُوَ الشريف إِدْرِيس تَشْرِيفًا سلطانياً بعد فَرَاغه من الْخطْبَة وَالصَّلَاة، ووردت إِلَيْهِ فِي آخر سنة (1023ه) الخلعة السُّلْطَانِيَّة المحمولة لمفتي مَكَّة فِي كل عَام صُحْبَة أَمِير الركب الْمصْرِيّ، فلبسها من الْمحل الْمُعْتَاد الَّذِي يلبس مِنْهُ شريف مَكَّة، وَكَانَ ذَلِك بعد انقطاعها نَحواً من خمس سِنِين بِمُوجب حكم سلطاني ورد إِلَى صَاحب مصر يتَضَمَّن الْأَمر بتجهيزها على الأسلوب السَّابِق، وإفاضتها عَلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِك يَوْم الْأَرْبَعَاء السَّابِع من ذِي الْحجَّة من السّنة الْمَذْكُورَة. (المحبي، د.ت، ج2، ص370).

ثمَّ تولى تدريس الْمدرسَة السليمانية الْحَنَفِيَّة الَّتِي أَنْشَأَهَا المرحوم السُّلْطَان سُلَيْمَان جوَار الْمَسْجِد الْحَرَام برسم عُلَمَاء الْمذَاهب الْأَرْبَعَة، وَكَانَت هَذِه الْمدرسَة أسست برسم الْحَنَفِيَّة، وَكَانَ أوّل من وَليهَا مِنْهُم ودرس بهَا مفتي مَكَّة القطب الْمَكِّيّ النهرواني الْحَنَفِيّ، ثمَّ وَليهَا بعد وَفَاته خير الدّين الرُّومِي الْحَنَفِيّ، ثمَّ قررها بعده شريف مَكَّة الشريف حسن للقاضي عَليّ بن جَار الله الْحَنَفِيّ، ثمَّ ورد فِيهَا مصلح الدّين الرُّومِي الْحَنَفِيّ، ثمَّ بعد وَفَاته فِي أَوَاخِر سنة (1013ه) تقرّر فِيهَا القَاضِي يحيى بن أبي السعادات ابْن ظهيرة

خطيب مَكَّة، وغفل عَن كَونهَا مَشْرُوطَة للحنفية، فَعِنْدَ وَفَاته فِي خَامِس رَجَب سنة (1027ه) أَعَادَهَا الله لأصلها فقرّرها شريف مَكَّة الشريف إِدْرِيس للشيخ المرشدي، وَذَلِكَ فِي سَابِع عشر رَجَب من السّنة الْمَذْكُورَة، وباشر الدَّرْس فِيهَا سادس شعْبَان مِنْهَا، وافتتح الدَّرْس فِي تَفْسِير الْبَيْضَاوِيّ من قَوْله تَعَالَى: {يَا أَيهَا الَّذين آمنُوا كتب عَلَيْكُم الصّيام كَمَا كتب على الَّذين من قبلكُمْ}، وَحضر مَجْلِسه فِيهَا يَوْمئِذٍ جَمِيع الْعلمَاء والأعيان، وَكَانَ يَوْمًا مشهوداً (ابن معصوم، د.ت، ص37).

وَورد إِلَيْهِ فِي غرَّة ذِي الْحجَّة سنة إِحْدَى (1031ه)، تَفْوِيض النّظر فِي قَضَاء مَكَّة وأعمالها من لدن قاضيها يَوْمئِذٍ الْمولى رضوَان بن عُثْمَان، الْمُنْفَصِل عَن قَضَاء مصر لتخلّفه عَن الْوُصُول إِلَى مَكَّة، ففوض إِلَى الشيخ المرشدي النّظر فِي ذَلِك، فباشره وَأقَام أَخَاهُ القَاضِي أَحْمد نَائِبًا بِمَكَّة، ووقف بالحجيج تِلْكَ السّنة، وَوَافَقَ يَوْم عَرَفَة يَوْم الْجُمُعَة، وَكَانَ هُوَ خطيب التَّروِيَة أَيْضاً فِي تِلْكَ السّنة وخطيب الْجُمُعَة فِي شهر ذِي الْحجَّة، وَكَانَ اتّفق لَهُ نَظِير ذَلِك فِي سنة (1020ه) حِين تولى قَضَاء مَكَّة الْمولى صَالح بن الْمولى سعد الدّين، إِلَّا أَنه لم يتَّفق لَهُ فِي ذَلِك الْعَام الْوُقُوف بالحجاج لانفصاله عَن النّظر فِي الْقَضَاء بالمولى أَحْمد الإياشي، وَمِمَّا اتّفق لَهُ فِي هَذِه الْوِلَايَة الثَّانِيَة أَنه ورد من ابْن سُلْطَان الْهِنْد خرم شاه بن سليم شاه بن جلال الدّين الْأَكْبَر صَدَقَة إِلَى فُقَرَاء مَكَّة وَالْمَدِينَة، فأنيط توزيعها بنظره، فوزّعها بَين الْأَعْيَان والفقراء ذُكُورا وإناثاً، واستوعبهم استيعاباً شَامِلًا، وخطب بِمَسْجِد نمرة بِعَرَفَة (المحبي، د.ت، ج2، ص370).

وَالْحَاصِل من حياته أَنه لَقِي من سمو الشَّأْن وعلو الرُّتْبَة مَا لم يلقه أحد من معاصريه بالحجاز، فقد كان مفتي الْحرم الْمَكِّيّ، وعالم الْحجاز، ونقل الْمُحبّي أنّه قد ذكره جمَاعَة من المؤرخين والمنشئين، "فَمِمَّنْ ذكره الْحسن البوريني وَأثْنى عَلَيْهِ ثَنَاء عَظِيما قَالَ: وَاجْتمعت بِهِ فِي مَكَّة واختبرته فَرَأَيْت عربيته متينة، وحركته فِي فهم الْعبارَات جَيِّدَة، وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ الْآن عين مَكَّة وعالمها وَإِلَيْهِ يرجع عاميها وحاكمها"(ابن معصوم، د.ت، ص37)، فقد قرأ وحصَّل وبَرَعَ في الفقه، مع المشاركة في غيره وأفتى بمكة سنين وصنَّف ودرس فأفاد، فكان مولعًا بالتدريس والتأليف. (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259)

توفي الشيخ المرشدي مقتولاً لَيْلَة الْجُمُعَة لأحدى عشرَة خلون من ذِي الْحجَّة سنة (1037ه) (الزركلي، 2002، ج3، ص321)، وَفِي الْمَشْهُور أَن سَبَب قَتله تَوليته ديوَان الْإِنْشَاء فِي وِلَايَة الشريف محسن بن الْحُسَيْن بن الْحسن سنة (1034ه)، فَلَمَّا توفّي الشريف محسن وَولي مَكَانَهُ الشريف أَحْمد بن عبد الْمطلب قبض على المرشدي فِي أَوَاخِر شهر رَمَضَان من سنة (1037ه) وسجنه وَنهب دَاره وَكتبه، وَطَلَبه يَوْمًا إِلَى مَجْلِسه وَهُوَ غاص بأَهْله وعاتبه أَشد عتاب فَأَجَابَهُ بِأَحْسَن جَوَاب، ثمَّ أَعَادَهُ إِلَى السجْن، وَقَالَ للحاضرين وَالله إِنِّي أعلم وأعتقد أَنه من أفضل عُلَمَاء زَمَانه وَأتقى أهل عصره، وَاسْتمرّ فِي السجْن إِلَى يَوْم النَّحْر، فَأمر بخنقه، وَغُسّل وَصُلي عَلَيْهِ، وَدفن بالشبيكة بِالْقربِ من ضريح سيدنَا الْمسَاوي وقبره بهَا مَعْرُوف يزار (المحبي، د.ت، ج2، ص376).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته

أولاً: شيوخه:

أخذ الشيخ عبد الرحمن المرشدي عن العديد من علماء عصره، وتنوّع في أخذه عن الشيوخ، وجلّ الذين أخذ عنهم اجازوه، وهذا ما جعله غزير العلم، واسع المعرفة، ومن الذين أخذ عنهم المرشدي: (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259)، (المحبي، د.ت، ج2، ص374).

١- والده عيسى بن مرشد.

٢- الشَّيْخ عبد الرَّحِيم بن حسان، قرأ عليه الآجرومية وشرحها للفاكهي، ومقدمة الشيخ محمد الحطاب، وشرح القواعد الصغرى للشيخ خالد الأزهري، وشرح القطر، وقطعة من الألفية، والمنهل الصافي للدماميني ما عدا شيئا يسيراً منه، وشرح التصريف للسعد التفتازاني مع حاشيته، وفي علم الفقه منية المصلي، وربع العبادات من شرح النقاية، وقطعة من شرح الكنز للعيني.

٣- الشَّيْخ القاضي عَليّ بن جَار الله بن ظهيرة أخذ عنه الفقه والفرائض، وقطعة من شرح المنار، وشرح النخبة لابن حجر العسقلاني في دراية الحديث، وشرح السراجية في الفرائض لمير باد شاه الحنفي.

٤- الشَّيْخ مُحَمَّد بن عَليّ الركروك الجزائري، أخذ عنه علم العروض، وقرأ عليه شرح السيد الغرناطي على الخزرجية، فأجازه مع رواية الصحيحين والشفا.
٥- الشَّمْس الرَّمْلِيّ، روى عنه الحَدِيث.
٦- الشَّيْخ المعمر المنلا حميد السندي روى عنه الحَدِيث.
٧- الشَّيْخ أَحْمد الشربيني روى عنه الحَدِيث.
٨- الشَّمْس النحراوي.
٩- المنلا عبد الله الْكرْدِي السندي، قرأ عليه آداب البحث.
١٠- السَّيِّد غضنفر.
١١- الشَّيْخ عبد السَّلَام وَزِير السلار.
١٢- الملا عَليّ الْقَارِي الْهَرَوِيّ أخذ عنه القراءات (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259) (ابن معصوم، د.ت، ص39).
أما تلاميذه فلم تذكر المصادر عنهم شيئاً.

ثانياً: مصنّفاته وآثاره العلميّة:
كان الشيخ المرشدي زاخراً بالعلم والمعرفة، لذلك أدع بالتأليف وأولع فيه، قال حاجي خليفة: "كان مولعًا بالتدريس والتأليف وأنّه ألف في فنون عديدة" (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259)، وفيما يلي ذكر لمصنّفاته في شتّى العلوم، وهي:
١- ترصيف التصريف- منظومة في التصريف.
٢- زهر الروض المقتطف ونهر الحوض المرتشف- في التاريخ.
٣- شرح صحيح البخاري.
٤- التذكرة- وهي مذكرات الشيخ المرشدي.
٥- فتح اللَّطِيف بشرح ترصيف التصريف.
٦- القول المختار في بيان مسائل الأعذار.
٧- المنتخب في معرفة الهلال وذكر الشهور العربية.
٨- الإشعار لقائد من الإنشاء والأشعار.
٩- الطب العمرية - في الموعظة والأخلاق.
١٠- الوافي فِي شرح الْكَافِي- في العروض.
١١- براعة الاستهلال فِيمَا يتَعَلَّق بالشهر والهلال.
١٢- مناهل السمر في منازل القمر.
١٣- الْفَتْح الْقُدسِي في تفسير آية الكرسي- والذي نحن بصدد تحقيقه.
١٤- شرح القصيدة الخزرجية - في العروض.
١٥- فتح مسالك الرّمز في شرح الْكَنْز
١٦- شرح نظم تلخيص المفتاح للسيوطي.
١٧- تعميم الْفَائِدَة بتتميم سُورَة الْمَائِدَة.
١٨- وقف الْهمام الْمنصف عِنْد قَول الإِمَام أبي يُوسُف- رسالة في الفقه.
١٩- وَشرح عُقُود الجمان فِي الْمعَانِي للسيوطي .
٢٠- صفو الراح من مُخْتَار الصِّحَاح.
٢١- جامع الفتاوى في الفقه الحنفي.
٢٢- رسالة المرشدي - في الهيئة
٢٣- الْجَواب المكين عَن مسألة إِن كَانَ يعذب الْمُشْركين. (حاجي خليفة، 2010، ج2، ص259)، (يوسف بن اليان، 1928، ج3، ص1676-1677).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب تفسير آية الكرسيّ

المطلب الأول: توثيق العنوان، ونسبته للمؤلف

لا اختلاف في صحة العنوان المنسوب للشيخ المرشدي وهو (الفتح القدسي بتفسير آية الكرسي)، سواء ما صرّح به المؤلف نفسه، أو ما نقله المؤرخون في ترجمته، فقد صرّح به جليّا في مقدمة كتابه هذا، أمَّا ما صرَّح بنسبة الكتاب إليه فقال: " أما بعد: فيقول الراجي لبرّ ربِّه الحفيّ، عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد الحنفيّ...".

وأما تصريحه بتسمية هذا الكتاب فقال: "فجاء بحمد الله وتوفيقه مفصلًا بلآلئ التوحيد ودرره، مفضلًا بنكت التفسير وغرره، جامعًا لما أبدعته أفكار العلماء من الفوائد، لامعًا بكواكب فرائدهم التي بهرت الفراقد، موسومًا بـ(**الفتح القدسي بتفسير آية الكرسي**)".

فقد صرّح المرشدي بأنَّه مؤلف الكتاب، وأنها سمَّاه بالفتح القدسي بتفسير آية الكرسي، وهذا واضح جليّ في صحة تسميته، ويدلّك على ذلك أيضا ما نقلته المصادر في صحة التسمية، قال حاجي خليفة: "الفتح القدسي في تفسير آية الكرسي، للشيخ: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، المتوفى: سنة 1037" (حاجي خليفة، 1941، ج2، ص1233).

وقال البغدادي الباباني: "الفتح القدسي في تفسير آية الكرسي، للشيخ عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المتوفى سنة (1037ه) سبع وثلاثين وألف" (البغدادي، د.ت، ج4، ص168)، وصرَّح بذلك أيضاً في كتابه هدية العارفين (البغدادي، 1951، ج1، ص548).

وقال المُحبّي: "ألَّف رسالة تتعلق بتفسير آية الكرسي معنونة: بالفتح القدسي" (المحبي، د.ت، ج2، ص369).

وقال ابن معصوم المدني: "كتب على آية الكرسي رسالة" (ابن معصوم، د.ت، ص37).

وقال الدكتور عادل نويهض: ومن كتبه الفتح القدسي في تفسير آية الكرسي. (نويهض، 1988، ج1، ص271).

وقال مؤلفو الموسوعة الميسَّرة: "من مصنفاته: الفتح القدسي" في تفسير آية الكرسي" (الزبيري وآخرون، 2003، ج2، ص1179).

فهذه النسبة وهذه التسمية قطعيَّة للشيخ المرشدي كما صرّح بها المؤلف، وكذلك ما صرّح به أصحاب التراجم من نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه الشيخ المرشدي، وكل هذه الدلائل والبراهين تثبت صحة العنوان ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: منهجي في التحقيق، مع نماذج من المخطوط.

اعتمدت في تحقيق هذه المخطوطة على مجموعة من الخطوات والقواعد التي سرت بها في جميع مراحل التحقيق، وفيما يلي معلومات عن الكتاب قبل الشروع بمنهجية التحقيق:

- **اسم الكتاب**: (الفتح القدسي في تفسير آية الكرسي).
- **مصدر النسخة**: مكتبة مسجد أيا صوفيا بتركيا برقم: 418.
- عدد اللوحات: 30 لوحة.
- **تاريخ النسْخ**: سنة: 1019هـ.
- **اسم الناسخ**: المؤلف.
- **الملاحظات**: نسخة خزائنية نفيسة وحيدة بخط المؤلف.

ويمكن إجمال الخطوات التي تمثل منهجي في التحقيق فيما يلي:

1ـــ تتبعت المنهج الوصفي والاستقرائي في سبيل تحقيق هذه المخطوطة.

2ـــ تركت تبويب المخطوطة وتقسيمها على ما هو عليه دون تفصيل وتقسيم وتبويب.

3ـــ عمدت إلى تخريج الآيات القرآنية من سورها مع بيان رقم الآية.

4ـــ عمدت إلى تخريج الأحاديث الشريفة من كتب الصحاح وغيرها.

5ـــ عمدت إلى تخريج الأبيات الشعرية من الدواوين, مع نسبة كل بيت إلى صاحبه، فإن لم أجد له ديوانا خرّجته من كتب البلاغة والمعاجم مع مراعاة التسلسل الزمني.

7ـــ إحالة الأقوال التي ورد عن العلماء إلى كتبهم الرئيسة واستخراجها من المصادر الأصلية.
8ـــ نسبة القول لقائله ما أمكن ذلك.
9 ـــ حين أجد حديثا شريفا أو أثرا فإني أستخرجه من كتب الحديث، فإن لم أجده فيها أبحث في كتب التفسير مراعيا الترتيب الزمني.
10 ــ حاولت إكمال الأبيات الناقصة ما وجدت إلي ذلك سبيلا.
11ــ اعتمدت في ذكر المصادر في الحاشية على الترتيب بالأسبقية الزمنية، أي: الأقدم فالأقدم، أما المصادر في نهاية الرسالة فهي بالترتيب على حروف المعجم.
12ـــ اعتمدت على النسخة الوحيدة الفريدة التي وقعت بين يديّ.
13_ اعتمدت على عدة رموز في بيان التحقيق، فجعلت البحور الشعرية للأبيات ما بين معقوفتين [البحر]، قبل كل بيت، وظللته باللون الغامق تمييزا له.
14_ ومن منهجية التحقيق أني حين أذكر المصدر في الحاشية لأول مرة ذكر معه بطاقة الكتاب كاملة، فإذا تكرّر اقتصرت على ذكر الكتاب فقط دون مؤلفه، وأذكر المؤلف مع الكتاب في حين كان المصدر متشابها مع غيره ككتب غريب الحديث.
15_ قمت بوضع المتن كما هو في المخطوط دون تصحيحه في المتن، وجعلت التصحيح في أسفل الهامش بقولي: والصواب: كذا.
16_ عند نهاية كل لوحة في المخطوط أضع رقمها في المتن بين معقوفتين، وأقوم بتظليلها تمييزا لها، مثال: **[ظ/6].**
17_ عند بيان كل شيء في المخطوط في المتن أو زيادة شيء فيه فإني أضعه بين معقوفتين، فحيثما وردت المعقوفتين [ ] في التحقيق فهذا يعني أن هنالك شيء مزيد من المحقق وبيان ذلك في الهامش.

نماذج من المخطوط

لوحة الغلاف

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

اللوحة الأولى من المخطوط

اللوحة الأخيرة من المخطوط

[النَّصُّ المحقَّق]

فنقول: **{الله}** الذي تحيرت العقول في تحقيق معناه واضطربه النقول في تحرير مبناه، فقيل: أصله هاء الكناية عن الغائب، وذلك أنهم أثبتوا في نظر عقولهم موجودًا واجب الوجود، وأشاروا إليه بهاء الكناية، وزادوا لام الملك لما علموا أنه خالق الأشياء ومالكها، فصار له، ثم أشبعوا فتحة اللام، فتولدت منها ألف فصار لاه، ثم زيدت عليه الألف واللام للتفخيم، ثم أدغمت المزيدة في لامه، فصار الله (الزجاجي، 1986، ص27)، وهذا ملحظ صوفي.

وما قيل: أصله لاه، مشتق على الأصح من لاه يليه: إذا علا (الفيروزآبادي، 2005، ص1253)، أو من لاه يلوه إذا احتجب (ابن منظور، 1414، ج13، ص539).

وقيل: أصله ولاه من وله إذا فزع، أو من وله إذا طرب، فأبدلت واوه همزة كما في إعاء وإشاح (الأزهري، 2001، ج6، ص224).

وقيل – وهو الراجح معنى ونقلًا – أصله آله من أُله إذا عبد (الجوهري، 1987، ج6، ص2223)، فهو على ما عدا الأول والثاني من مآخذ اشتقاقه فعال بمعنى مفعول، ثم أدخل عليه حرف التعريف فصار الإله على القولين الأخيرين، ثم حذفت همزته فبقي على أصله الأول وهو لاه، والحذف المذكور إما أن يكون على الطريقة القياسية؛ بأن يعتبر حذفها بعد نقل حركتها إلى اللام تخفيفًا، وإما على غيرها بأن تحذف حركتها قولان، يرجح الثاني لزوم الإدغام والتعويض إذ لو كان على القياس لما لزما؛ لأن المحذوف لعلة كالموجود.

وأجاب القائل بالأول بأن ما ذكر من لزوم الإدغام والتعويض من خواص هذا الاسم الذي لم تحط بمسماه دوائر العقول، وإن كان مخالفًا للقياس المنقول، وبعد الحذف المذكور عوض عنها حرف التعريف، أي قصد ذلك منه، ولكونه عوضاً عنها وجب قطع همزته لتمحضه حينئذ للعوضية، واضمحلال معنى التعريف عنه.

ثم جعل بعد ذلك علمًا على الذات المقدسة بالغلبة التقديرية، بعد أن جعل قبل ذلك بعد دخول حرف التعريف عليه علمًا عليها بالغلبة التحقيقية.

وقد كان قبل دخولها يطلق على غيرها كما حققه السيد وغيره، وإن زعم بعضهم أن إطلاقه على غيره تعالى من تعنت الكفرة، وهو حسن لو لم يخالف كلامهم، وما ذكرناه من علميته هو أحد قولين مبنيين على قولين في أصله المذكور، هل هو اسم أو صفة؟

فقيل: صفة، فهو أعني "الله" ليس بعلم، وعليه القاضي البيضاوي، قال: "لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم مثل النجم والعقبة، فأجري مجراه في إجراء الوصف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة إليه" (البيضاوي، 1418، ج1، ص26).

وقيل: اسم فهو علم، وعليه العلامة الزمخشري، وهو الراجح، وقد استدل لذلك بأنه يوصف ولا يوصف به، تقول: إله واحد، ولا تقول: شيء إله. (الزمخشري، 1407، ج1، ص6).

وهو عربي عند الأكثر من العلماء، وعليه ما أسلفناه من اشتقاقه مما ذكر، وزعم أبو زيد البلخي من المعتزلة أنه معرب لاهاء بالمد، وضع للذات المخصوصة في اللغة العجمية ثم عربته العرب؛ أي استعملته في ذلك بعد تغييره بحذف حرف المد وإدخال أل عليه، وعليه فليس بمشتق جزمًا.

واختلف في عجمته من أي قبيل، فقيل: عبراني، وقيل: سرياني، وهذا القول يعني القول بعجمته لا يلتفت إليه، إذ لا دليل عليه، ولا يصار إلى إثبات العجمة بلا دليل. انتهى

وهو الاسم الأعظم عند أكثر العلماء، قال الإمام فخر الدين الرازي: وهو الأقرب عندي، لأعظمية مدلوله الذي هو ذات الشريفة على مدلول غيره، ومن ثم لم يطلق على غيره تعالى، ولم تضف الأسماء إلا إليه في قوله تعالى: **{ولله الأسماء الحسنى}** وإنما لم يستجب للداعي به غالبًا لفقد شروط الدعاء المقبول.

وغير الأكثر منهم جروا على أنه غيره، واختلفوا في تعيينه على أقوال كثيرة، سنشير إلى بعضها قريبًا، وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله أو انضم لا إذا انكسر اتفاقًا؛ كما قاله التفتازاني وغيره من القراء، فلا يخالف ما قاله البيضاوي من أن ثم قولًا بتفخيمها مطلقاً سنة.

وهو في التركيب مبتدأ خبره جملة **{لا إله}** من المستثنى والمستثنى منه والرابط هو المستثنى إما لكونه ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ (النحاس، 1421، ج1، ص125)، وإما لكونه اسمًا من أسمائه تعالى، بحيث يفهم منه ذاته من غير سبق ذكر، فالربط حينئذ بما هو كوضع الظاهر موضع المضمر، ولا لنفي الجنس

نصًا، وإله اسمها، بني على الفتح لتضمنه معنى من الاستغراقية، قال الرضي: وهو الحق. (الرضي، د.ت، ج2، ص252).

وقيل: لتركبه مع لا، قاله ابن مالك وعزاه لسيبويه والجمهور. (ابن مالك، 1990، ج2، ص59).
ورد بأنه التركيب بين لا ومنفيه ليس بأشد منه بين المتضايفين، والجار والمجرور، ولم يقل أحد ببناء ثانيهما، وتقدم الكلام على إله وأصله ومأخذ اشتقاقه، وهو اسم عام يقع على كل معبود كما تقدمت الإشارة إليه، وخبر لا محذوف عام اختلف في تقديره، فقيل: ممكن، وقيل: موجود (القرطبي، 1964، ج3، ص270)، واستشكلا بأن لا دلالة للكلام على تقدير الأول على سوى الإمكان، ولا دلالة له على تقدير الثاني على نفي الإمكان، فلا يكون نصًا في التوحيد، وأجيب عن الأول بأن نفي إمكان غيره يستلزم وجوده، إذ لا بد لعالم الإمكان من موجد، وعن الثاني بأنه إذا نفي وجود جميع من هو غيره لزم نفي إمكانه، إذ من عدم في زمان لا تمكن ألوهيته بعد.
وما قيل في رد ما ورد على القولين المذكورين من أن فائدة الحذف العموم، لتذهب النفس كل مذهب ممكن، فيلزم نفي إمكان معبود بالحق غير الله تعالى إذا قدرته بممكن، وإثبات وجوده تعالى إذا قدرته بموجود مردود، بأن الذهب الذهن إلى كل منهما إنما هو على سبيل البدل، وعليه فالمحذور السابق باق بحاله، ولقوته ذهب صاحب الكشاف ومن تبعه إلى أنه لا حاجة في هذا المقام ونحوه إلى تقدير الخبر (الزمخشري، 1407، ج1، ص300).
قال الفخر الرازي: "وتقدير النحاة فاسد؛ لأن نفي الحقيقة مطلقة أتم من نفيها مقيدة بقيد، فإنها إذا نفيت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر. انتهى (الرازي، 1420، ج7، ص8).
فعلى ما ذهب إليه الزمخشري فقوله: **{إلا هو}** مبتدأ، ولا إله خبره، وكان أصله: هو إله، أي مستحق للعبادة، وأدخل لا وإلا لإفادة الحصر (الزمخشري، 1407، ج1، ص344)، وإنما قلب الكلام في التقدير وجعل: **{إلا هو}** في موضع المبتدأ؛ لأن إلهًا منكر، فلا يصلح أن يكون مبتدأ خبره المعرفة، وأنت خبير بأن ذلك لا يتم له في نحو: لا قوة إلا بالله، ولا حيوان إلا إنسان، وعلى تسليم انطباق ما ذكره على قواعد العربية لا يجديه ذلك نفعًا في دفع الإشكال الذي فر عنه، إذ غاية ما أفاده القلب المذكور حصر المعبود بالحق في الله تعالى، وهو حاصل بدون ذلك، وحصر المستحق للعبادة في الله تعالى ليس نصًّا فيما هو معتبر في التوحيد؛ لأن المطلوب في مقامه إثبات وجوده ونفي ما عداه، فتأمل.
واختار بعضهم التقدير الثاني، وهو موجود، ومنع عدم دلالته على نفي إمكان معبود بالحق غير الله تعالى، مستندًا إلى أن المعبود بالحق لا يمكن أن يكون غير واجب الوجود لذاته، وكل ما لم يكن موجوداً فهو ليس بواجب الوجود لذاته، فيستلزم نفي وجود المعبود بحق غير الله تعالى نفي إمكانه؛ لأنه لو أمكن لكان واجب الوجود، وإذا كان واجب الوجود يكون موجودًا البتة، وقد فرض أنه ليس بموجود، وبهذا الوجه أيضًا يمكن اختيار التقدير الأول وهو ممكن، فإن المعبود بالحق إذا كان ممكنًا يجب أن يكون موجوداً، لأن ما يستحق العبادة يجب أن يكون جامعًا لجهات الكمال وأصل المالات الوجود، فكيف لا يكون موجودًا، وقيل يقدر الخبر متعددًا أي ممكن وموجود وهو بعيد؛ كتقدير الإمكان وحده.
قال التفتازاني في التلويح: "لأن هذا الكلام رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود، ولأن القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان، ولأن التوحيد هو بيان وجوده تعالى، ونفي إله غيره لا بيان إمكانه، وعدم إمكان غيره" انتهى. (التفتازاني، 1996، ج1، ص102).
فآل الأمر بالآخرة إلى اختيار تقدير الخبر بموجود، ودفع ما يرد عليه بما أسلفناه، ومحل المستثنى رفع على البدلية، إما من الضمير المستتر في الخبر المقدر، أو من محل اسم لا باعتبار عمل الابتداء فيه؛ أعني قبل دخول لا، والأول هو الأنسب؛ لأن الاستثناء من الأقرب أولى منه من الأبعد، ولأنه لا داعي إلى الإتباع باعتبار المحل مع إمكانه باعتبار اللفظ.
واستشكل القول بالبدلية من وجهين:
أحدهما: أنه بدل بعض، وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه.
ثانيهما: أن بينهما معاندة لأن البدل الموجب والمبدل منه منفي.

وأجيب عن الأول بأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول، ولا قرينة مفهمة أن الثاني قد كان يتناوله الأول، فعلم أنه بعضه، فلم يحتج إلى ضمير رابط، وعن الثاني بأنه بدل في عمل العامل فيه، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن المألوف في البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه.
وقد قال ابن الصائغ أن المرعي في البدل في باب الاستثناء وقوعه مكان المبدل منه. انتهى (ابن الصائغ، 2004، ج2، ص716).
وقيل: محل المستثنى رفع بالخبرية عن لا، وضعف من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنه يلزم منه كون خبر لا معرفة، ولا لا تعمل فيها.
ثانيها: أن المستثنى لا يصح جعله خبرًا للمستثنى منه؛ لأنه لم يذكر إلا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه.
ثالثها: أن اسم لا عام، والضمير خاص، والخاص لا يكون خبرًا عن العام، وأجيب عن الأول بأنه لا عمل لـ لا حال تركبها مع الاسم في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا.
وعن الثاني: بمنع كون اسم لا هو المستثنى منه؛ لأن الضمير إذا كان خبرًا كان الاستثناء مفرغًا، والمفرغ هو الذي لم يذكر معه المستثنى منه.
وعن الثالث: بأن ما ذكر من أن الخاص لا يكون خبرًا للعام مسلم، لكن فيما نحن فيه لم يتحقق ذلك؛ لأن العموم فيه منفي، والكلام سيق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام. انتهى
وفيه أقوال أخر لا معول عليها، ولا التفات لنظر التحقيق إليها، فلذلك أضربنا عن التكلم فيها صفحًا، وطوينا عن التعرض لذلك كشحًا (ابن هشام، 1409، ص57- 65).
و **{الحي}** الباقي الذي لا سبيل للفناء إليه (الزمخشري، 1407، ج1، ص299)، وهذا التفسير للمعنى المراد منه في حقه تعالى، وتفسيره بالمعنى الأعم على حسب المتعارف من كلام العرب هو ذو الحياة، وهي قوة تقتضي الحس والحركة.
وأما اصطلاح المتكلمين فهو الذي يصح أن يعلم ويقدر عليه اقتصر البيضاوي، فأورد عليه أنه لا يصح تفسير القرآن باصطلاح المتكلمين، وتمحل للجواب عنه بأن تفسيره بذلك تحقيق للغة بعد أن أطلق الحي على الله تعالى، وفيه بعد لا يخفى. (البيضاوي، 1418، ج1، ص153).
وهذا التفسير شامل لمذهب من جعل الحياة صفة وجودية زائدة على مجموع العلم والقدرة، ولمن جعلها نفس الذات حقيقة لا اعتبارًا، ولمن جعلها ثابتة لا موجودة، ولا معدومة.
والثاني: مذهب لبعض المعتزلة، وهم القائلون بأن الحياة صفة عدمية لئلا يلزمهم القول بصفة زائدة على الذات.
والثالث: مذهب الفلاسفة، وأبي الحسن البصري، لكن قال العلامة التفتازاني: "في صدق هذا التعريف على غير ذوي العلم من الحيوانات نظر". انتهى (التفتازاني، 1989، ج2، ص33).
قال العصام: "ويمكن دفعه بأن عدم صحة العلم في الحيوانات ممنوع، لما لا يجوز أن يكون ذلك لمانع". انتهى
وعين الحي ولامه ياءان، فأصله حيي على وزن فَعِل بكسر العين، سكنت أول اليائين فأدغمت في الثانية (ابن السراج، د.ت، ج3، ص65)، ويصح في إعرابه وجوه:
أحدها: أنه خبر ثان للمبتدأ في أول الآية
ثانيها: أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو الحي.
ثالثها: أنه مبتدأ، والخبر قوله: **{لا تأخذه سنة}**.
ورابعها: أنه بدل.
وخامسها: أنه بدل من محل لا إله. (السمين الحلبي، د.ت، ج2، ص539).
و**{القيوم}** الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه. (أبو عبيدة، 1381، ج1، ص78).
قال التفتازاني: "وهذا التفسير ينبئ عن الاشتقاق، ولا يصدق على غير الباري تعالى' وقد صرح بذلك الجوهري في صحاحه حيث قال: "القيوم اسم من أسماء الله تعالى" (الجوهري، 1987، ج5، ص2018)، وفي الأساس: "الحي القيوم: الدائم الباقي" انتهى (الزمخشري، 1993، ج2، ص112).
وقال مجاهد: القيوم القائم على كل شيء.

وقال سعيد بن جبير: الذي لا بدء له.
وقال الضحاك: الدائم.
وقال أبو روق: الذي لا يبلى.
وقال الكلبي: القائم على كل نفس بما كسبت (الثعلبي، 2002، ج2، ص 230).
وهو فيعول من القيام، وأصله قيووم، فلما اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو وأدغمت فيها الياء الأصلية (ابن عصفور، 1996، ص325)، ولا يجوز أن يكون فعُّول؛ لأنه لو كان كذلك لكان قوُّومًا بالواو؛ لأن العين المضاعفة إنما تكون دائمًا من جنس العين الأصيلة، مثل: سبوح قدوس، فالزائد من جنس العين، فلما جاء بالياء دل على أنه فيعول لا فعول (ابن يعيش، 2001، ج5، ص473).
وقرأ عمر وابن مسعود والنخعي والأعمش: القيّام على فيعال، بفتح الفاء مثل بيطار، وأصله قيوام (أبو القاسم الهذلي، 2007، ص508)، فعل به ما فعل بسابقه.
وقرأ علقمة: القيّم على فيعل بكسر العين، مثل: سيد، وأصله قيوم (ابن جني، 1999، ج1، ص151) ففعل به ما مضى.
وقرئ في الشاذ: القائم، مثل قوله: **{قائمًا بالقسط}** (آل عمران: 18)، وهو على جميع القراءات مرفوع، صفة للحي، ولا مانع من إجراء الوجوه التي في سابقه فيه.
وقرئ في الشاذ: الحيَّ القيومَ بنصبهما على إضمار أعني. (العكبري، د.ت، ج1، ص203).
ومختار جماعة من العلماء أن الاسم الأعظم هو الحي القيوم (التستري، 1423، ص46)، قالوا: ولذلك عزه وروده في القرآن المجيد، فلم يرد فيه في سوى ثلاثة مواضع سورة البقرة (البقرة: 255)، وآل عمران (آل عمران: 1- 2)، وطه (طه: 111). انتهى
ولما كانت القيومية من صفات الحي ونعوته استصحب القيوم الحي حيث كان.
روى البغوي بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو يا حي يا قيوم. (البغوي، 1987، ج2، ص154).
وكان ابن عباس يقول: أعظم أسماء الله الحي القيوم، وهو دعاء أهل البحر: يا هيا يا شراهيا (الختلي، 1994، ص41)، يدل عليه ما أخبرنا أبو الحسن الحياري بسنده إلى أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن اسم الله الأعظم لفي سور من القرآن ثلاث، البقرة وآل عمران وطه، قال عمر بن أبي سلمة: فنظرت في هذه السور الثلاثة ما فيها اسم ليس في شيء من القرآن إلا الحي القيوم، ففي آية الكرسي: **{الله لا إله إلا هو الحي القيوم}** (البقرة: 255)، وفي آل عمران: **{الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم}** (آل عمران: 1- 2)، وفي طه: **{وعنت الوجوه للحي القيوم}** (طه: 111). انتهى (الحاكم، 1990، ج1، ص684).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

قد سعيت من خلال هذا البحث الى الكشف عن أثر من آثار المكتبة الاسلامية والذي يتمثل في كتاب (الفَتْحُ القُدْسِيّ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الكُرْسِيّ)، لِلْعَلَّامَةِ الفَقِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عِيسَى بنِ مُرْشِدٍ، أَبِي الوَجَاهَةِ العُمَرِيّ المَكِّيّ الفَقِيهِ الحَنَفِيّ الفَلَكِيّ الأَدِيبِ النَّحْوِيّ الشَّاعِرِ، المعروف بالمُرشِدِيّ، المُتَوفَّى سنة: 1037هـ، فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا الجهد المتواضع, وأسأل الله أن يكون خالصا لوجهه وأن يتقبله بكرمه, ولكل ختام نتاج, وبما أنني قد وصلت إلى نهاية البحث فقد توصلت إلى أهم النتائج منها:
1ـــ إن الخزانة الإسلامية لا زالت مليئة بالتراث التفسيري الفريد والذي يتضمن آراء تفسيرية مهمة لأبرز العلماء والشراح والمحققين.
2ـــ يعتبر كتاب (الفَتْحُ القُدْسِيّ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الكُرْسِيّ) للشيخ المرشدي، من الكتب التفسيرية المهمة للقرآن الكريم، والتي اختصت بتفسير آية الكرسي، والتي تجمع آراء العلماء والمفسرين في هذه الآية.
3ـــ اعتمد المصنف في تفسيره على تفسيرات كثيرة سواء القراءات أو في الإعراب أو في التفسير، والتي تهتم بالجانب التفسير واللغوي.
4ـــ كان الشيخ المرشدي يستشهد كثيرا بالقرآن الكريم في تفسيره وبالأحاديث والأشعار.

5ـــ كان يعزي كل علم إلى مضانه، فحين يتكلم في اللغة يعزيك إلى كتب اللغة، وفي التفسير كذلك، والحديث والأنساب وغير ذلك، فهو يعزي إلى الكتب وإلى أصحابها.
6ـــ كان كثيرا ما يذكر قصة وسبب النزول في الآيات التي يذكرها.
7ـــ كان يذكر أوجه القراءات القرآنية الواردة فبي الآيات التي فيها أكثر من قراءة.
8ـــ كثيرا ما يتناول القضايا النحوية والصرفية التي تحتاج إلى بيان، ويعربها إعرابا مفصّلا.

ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث التركيز على سيرة وعلوم المرشدي، فهو من العلماء الذين لهم باع طويل في التفسير واللغة، كما يوصي أيضاً الاهتمام بهذا الكتاب ودراسته دراسات موضوعية مختلفة، ويوصي أيضاً الاهتمام بالتراث الإسلامي والمخطوطات وإخراجها إلى النور.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **أساس البلاغة**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998م.
- **اشتقاق أسماء الله**، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ - 1986م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت: 316)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة– بيروت، دط، دت.
- **إعراب القرآن العظيم**، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: 926هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- **إعراب لا إله إلا الله**، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام (ت: 761ه)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1409هـ.
- **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط: 15، 2002م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت: 685هـ)، المحقق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1418 هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.
- **تفسير التستري**، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُستري (المتوفى: 283هـ)، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، المحقق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون / دارالكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1423 هـ.
- **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : 671هـ), تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, دار الكتب المصرية – القاهرة, الطبعة الثانية ، 1384هـ - 1964م.

- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي، الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر– بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، المحقق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- **الديباج**، إسحاق بن إبراهيم بن سنين أبو القاسم الخَتْلي (المتوفى: 283هـ)، المحقق: إبراهيم صالح، دار البشائر، الطبعة: الأولى، 1994.
- **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (المتوفى: 1119هـ)، (د.ط)، (د.ت).
- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت 1067 هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010 م.
- **شرح تسهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1410هـ- 1990م.
- **شرح التلويح على التوضيح**، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى سنة: 792ه)، المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، 1416هـ - 1996م.
- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت، 686)، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- **شرح المقاصد**، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى سنة: 792ه)، المحقق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، 1409 هـ / 1989 م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.
- **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.
- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: 465هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 ه.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م.
- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

• **اللمحة في شرح الملحة**، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ/2004م.
• **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: 209هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1381هـ.
• **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م.
• **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990.
• **مصابيح السنة**، حيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516 هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1407 هـ- 1987م.
• **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
• **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ - 1928م.
• **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للترجمة والنشر، بيروت، ط: 3، 1988م.
• **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408ه)، مكتبة المثنى - بغداد، دار إحياء التراث العربي بيروت.
• **الممتع الكبير في التصريف**، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، 1996م.
• **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»**، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، ط: 1، 1424 هـ - 2003 م.
• **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة**، محمد بن أمين بن فضل الله بن محب الدين المحبي (ت: 1111هـ)، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1426هـ -2005 م.
• **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي- بيروت.